

حصيلة المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية

تقرير من المديرية العامة

١- يستجيب هذا التقرير لطلب المجلس التنفيذي في المقرر الإجمالي م ١٣٤ (٢) الموجه إلى المديرية العامة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بشأن تقديم تقرير عن حصيلة المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين من خلال المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة.

٢- وعقد الفريق العامل المشترك، الذي أنشأته المديرية العامة استجابة للمقرر الإجمالي م ١٣٤ (٢) لإعداد مسودة وثيقة ختامية للمؤتمر، عدة اجتماعات. وتولى فريق عامل مفتوح العضوية من الدول الأعضاء، سبق أن اجتمع في روما في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، وضع الصيغة النهائية للمخرج الذي توصل إليه الفريق العامل المشترك، وهو مسودة الإعلان السياسي وإطار العمل.

٣- وعُقد المؤتمر في روما خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. وكان من بين المشاركين فيه ممثلون عن ١٦٤ عضواً في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (المنظمة)، ومراقبون (منهم مؤسسات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى)، ووزراء ومسؤولون حكوميون آخرون رفيعو المستوى وضيوف مميزون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بلغ مجموعهم أكثر من ٢٢٠٠ شخص. ونُظمت اجتماعات خاصة لمنظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص وأعضاء البرلمان على مدى اليومين اللذين سبقا عقد المؤتمر، الذي اشتمل نفسه على عقد موائد مستديرة مواضيعية واجتماعات جانبية.

٤- واعتمد المؤتمر، في جلسته الأولى، الوثيقتين الختاميتين، وهما إعلان روما بشأن التغذية (الملحق ١)، وإطار العمل المرفق به (الملحق ٢).

الوثيقتان الختاميتان

السياق

٥- يقر إعلان روما بأن نقص التغذية وعوز الفيتامينات والمعادن، والبدانة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظم الغذائية تشكل تحديات عالمية، وبأن مختلف أشكال سوء التغذية موجودة معاً في معظم البلدان، وبأن النظم الغذائية الحالية تواجه تحديات مطردة الزيادة لتوفير ما يكفي من الأغذية الآمنة والمتنوعة والغنية بالمغذيات للجميع، وبأن على السياسات التجارية أن تساعد على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية للجميع. ويقر الإعلان كذلك بأن الأسباب الجذرية لسوء التغذية معقدة ومتعددة الأبعاد، كما يعرب عن قلقه البالغ حيال التقدم المتواضع والمتفاوت المحرز في الحد من أشكال سوء التغذية كافة الذي شهدته العقود الأخيرة، على الرغم من الإنجازات

الكبيرة التي حققتها بلدان عديدة. ويرسم الإعلان رؤية يصوّر فيها عالماً ينتهج سياسات متسقة لتعزيز اتباع نظام غذائي صحي يتسم بالتنوع والتوازن في مراحل الحياة كافة، مع إدراج التغذية في النظم الصحية الوطنية وتنسيق العمل بين مختلف الأطراف الفاعلة والقطاعات، وتمكين المستهلكين، ووضع سياسات تولي اهتماماً خاصاً للنساء.

الالتزامات الوطنية

٦- يعيد إعلان روما التأكيد على الالتزامات المقطوعة في كل من المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية (في عام ١٩٩٢)، ومؤتمري القمة العالميين للأغذية اللذين عُقدا في عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي (٢٠٠٩). ويعيد الإعلان المذكور التأكيد أيضاً على التزام الدول الأعضاء في المنظمة ببلوغ غايات التغذية العالمية الست لعام ٢٠٢٥، التي اعتمدها جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠١٢^١، والغايات التسع المحددة بشأن الأمراض غير السارية لعام ٢٠٢٥ التي اعتمدها جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠١٣.

- ٧- وقد التزم أعضاء الفاو والمنظمة في الفقرة ١٥ من إعلان روما بجملة أمور، من بينها ما يلي:
- زيادة الاستثمارات لتنفيذ تدخلات واتخاذ إجراءات فعالة ترمي إلى تحسين النظم الغذائية والتغذية لدى الأشخاص، بما في ذلك تحسينها في حالات الطوارئ
 - وضع سياسات عامة متسقة ابتداءً من الإنتاج ووصولاً إلى الاستهلاك، وعبر القطاعات المعنية كافة، بهدف توفير الغذاء على مدار السنة وتلبية احتياجات الأشخاص التغذوية، وتعزيز اتباع النظم الغذائية المأمونة والمتنوعة
 - إبراز أهمية التغذية في إطار الاستراتيجيات والسياسات وخطط وبرامج العمل الوطنية ذات الصلة، ومواءمة الموارد الوطنية وفقاً لذلك
 - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية
 - تعزيز وتيسير إسهامات وعمل أصحاب المصلحة كافة بغية تحسين التغذية وتوثيق عرى التعاون داخل البلدان وفيما بينها
 - وضع سياسات وبرامج وتقديم مبادرات لضمان توافر نظم غذائية صحية طيلة العمر
 - تمكين الناس وتهيئة بيئة مواتية لغرض التوصل إلى اختيارات مستنيرة بشأن المنتجات الغذائية من أجل اتباع ممارسات غذائية صحية وأخرى تناسب تغذية الرضع وصغار الأطفال
 - تنفيذ الالتزامات الواردة في إطار العمل ككل.

١ القرار ج ص ٦٥-٦ بشأن خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال. انظر الوثيقة ج ص ٢٠١٢/٦٥/٢/سجلات/١، الملحق ٢ للغايات العالمية الست.

٢ القرار ج ص ٦٦-١٠ بشأن متابعة الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، الذي اعتمدت فيه جمعية الصحة خطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠. انظر الوثيقة ج ص ٢٠١٣/٦٦/٢/سجلات/١، الملحق ٤، التذييل ٢، للغايات التسع.

٨- ويوصي إطار العمل بمجموعة مكونة من ٦٠ خياراً سياساتياً طوعياً واستراتيجية سياساتية طوعية تشمل ما يلي: بيئة مواتية؛ ونظم غذائية مستدامة تعزز اتباع النظم الغذائية الصحية؛ والتجارة والاستثمار على الصعيد الدولي؛ والتثقيف وتوفير المعلومات المتعلقة بالتغذية؛ والحماية الاجتماعية؛ توفير النظم الصحية للتدخلات المباشرة الخاصة بالتغذية والخدمات الصحية الرامية إلى تحسين التغذية؛ والمياه والإصحاح والنظافة الشخصية؛ والسلامة الغذائية ومقاومة مضادات الميكروبات. وستستخدم التوصيات كأساس مرجعي لتقييم مدى تنفيذ الالتزامات.

الالتزامات الدولية

٩- تدعو أيضاً الفقرة ١٥ من إعلان روما الدول الأعضاء إلى إيلاء الاهتمام الواجب لإدراج رؤياه والالتزامات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠- ويوصي الإعلان في الفقرة ١٧ منه بأن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل، وأن تنظر في الإعلان عن عقد للعمل من أجل التغذية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٥ في إطار الهياكل القائمة وفي حدود الموارد المتاحة.

دور المنظمة في متابعة المؤتمر

المساعدة التقنية للدول الأعضاء

١١- تدعو الفقرة ١٦ من إعلان روما منظمة الفاو والمنظمة إلى دعم الحكومات الوطنية، عند الطلب، في تطوير وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة المرتبطة بسوء التغذية، وذلك بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١٢- وستوفر الأمانة أشكالاً عديدة من الدعم، اعترافاً منها بعدم تطوير السياسات في مختلف مجالات إطار العمل تطويراً متساوياً في مختلف البلدان.

١٣- وستوسع المنظمة نطاق إرشاداتها المدعومة بالبيانات في الثنائية ٢٠١٥-٢٠١٦ لتغطي مجالات السياسة المحددة في إطار العمل. واستجابة لتوصيات مختلفة، ستقوم المنظمة باستعراض المبادئ التوجيهية بشأن النظم الغذائية الصحية وتحديثها (التوصية ١٣)، وبوضع تدابير للحد تدريجياً من محتوى الدهون المشبعة والسكر والملح/ الصوديوم والدهون غير المتحولة في الأغذية والمشروبات (التوصية ١٤)، وباستعراض الصكوك التنظيمية والطوعية الرامية إلى تعزيز النظم الغذائية الصحية، بما فيها عمل هيئة الدستور الغذائي (التوصية ١٥)، وبوضع المعايير المستندة إلى الأغذية أو المغذيات لإتاحة النظم الغذائية الصحية ومياه الشرب المأمونة في مرافق القطاع العام (التوصية ١٦)، واتخاذ تدابير لتحسين إتاحة الأغذية التكميلية وتسويقها (التوصية ٣٩)، وباستعراض التدخلات الفعالة بشأن الرضاعة الطبيعية وهزال الأطفال والتقرن وفقر الوزن وفقر الدم بين النساء (التوصيات من ٢٩ إلى ٤٣)، وبوضع الإرشادات والمعايير الدولية المتعلقة بالسلامة الغذائية أو تحديثها، بما في ذلك من خلال هيئة الدستور الغذائي (التوصيتان ٥٣ و ٥٤).

١٤- وستعد الأمانة في عام ٢٠١٥ سلسلة ورقات سياساتية تعرض الأساس المنطقي والتفاصيل التشغيلية والعناصر الضرورية لحساب تكاليف السياسات الموصى بها وفوائدها. وستناقش الورقات المذكورة مع الدول

الأعضاء وشركاء التنمية كما ستكون موضع مشاورات عامة، بقصد استخدام تلك الورقات من جانب الدول الأعضاء لأغراض الدعوة.

١٥- وستيسر الأمانة في الثنائية ٢٠١٥-٢٠١٦ تقديم مبادرات متعددة الأطراف على المستويين العالمي والإقليمي ترمي إلى تبادل الخبرات بشأن تنفيذ نهج سياساتية أو أدوات تشريعية مختلفة، وذلك باتباع نموذج "شبكات العمل" الذي استحدثته الدول الأعضاء في الإقليم الأوروبي التابع للمنظمة. وستهدف تلك المبادرات إلى تسريع وتيرة تحقيق غايات التغذية العالمية الست التي اعتمدها جمعية الصحة، وقد تركز بالتالي على التوصيات من ٢٩ إلى ٤٣ الواردة في الإطار (انظر الفقرة ١٤). وستستند المبادرات إلى ملخصات السياسات التي وُضعت لأجل الغايات الست المذكورة والتي استُهلّت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.^١

١٦- وستستكمل الأمانة في الثنائية ٢٠١٥-٢٠١٦، بالاشتراك مع الفاو، تقييم نهاية المشروع والصندوق المشترك بين منظمة الفاو والمنظمة (الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي)، كما ستستهل إطلاق مبادرة تتزامن مع ذلك لمواصلة دعم مشاركة الدول الأعضاء في أنشطة الدستور (التوصية ٥٤). وستشارك المنظمة أيضاً مع الفاو في مواصلة تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في أنشطة "الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية" (التوصية ٥٥).

١٧- وستقدم الأمانة إلى جمعية الصحة في عام ٢٠١٥ مسودة خطة عمل عالمية بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات،^٢ التي وضعت بفضل عملية تشاورية وبالتعاون مع الوكالات الشريكة، بما فيها الفاو (التوصية ٥٦).

١٨- وستستعرض الأمانة في الثنائية ٢٠١٥-٢٠١٦ إرشادات المنظمة بشأن الرعاية الأولية لضمان إدراج التدخلات المباشرة والفعالة الخاصة بالتغذية أو الصحة التي تؤثر على التغذية (التوصيات من ٤٤ إلى ٤٩)، بما فيها الإرشادات التشغيلية وحساب التكاليف من خلال استخدام أداة وحدة التغذية OneHealth.^٣

دعم إشراك القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة في خطط التغذية الخاصة بالبلدان

١٩- ستتعاون الأمانة، في إطار استجابتها للتوصية ٢ الرامية إلى دعم تطوير سياسات التغذية في البلدان المعنية، مع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الحكومية الدولية على إنشاء مستودع يحتوي على أمثلة عن خطط التغذية بالبلدان وكذلك عن خطط في مجالات كل من الزراعة والتجارة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والبيئة ذات الصلة بالتغذية. وسيساعد المستودع على توسيع نطاق قاعدة البيانات العالمية القائمة الخاصة بالمنظمة من أجل تنفيذ إجراءات التغذية. وستضع الأمانة كذلك مبادئ توجيهية لتحليل أثر التغذية على سياسات القطاعات.

١ غايات التغذية العالمية لعام ٢٠٢٥ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية: سلسلة ملخصات السياسة. http://www.who.int/nutrition/topics/nutrition_globaltargets2025/en/ (تم الاطلاع في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٢ انظر الوثيقة مت ١٣٦/٢٠.

٣ WHO. Planning and costing nutrition actions: the OneHealth Tool. Geneva; World Health Organization, 2014 (document WHO/NMH/NHD/NPU/14.1).

إسهام الأمانة في الآليات المشتركة للأمم المتحدة

٢٠- يدعو إطار العمل الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها إلى تنسيق سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها التي تتدرج في نطاق ولايتها الخاصة (التوصية ٧). وسعيًا إلى تقديم دعم متكامل، لاسيما في وضع خطط متعددة القطاعات، ستعمل الأمانة من خلال آليات التنسيق القائمة والمشاركة بين عدة وكالات، وهي حالياً لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية ومبادرة شراكة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها. وستعمل الأمانة مع جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لزيادة فعالية وكفاءة التعاون بين الوكالات والدعم القطري المشترك من خلال وضع برنامج عمل عالمي للتغذية وتعديل الترتيبات التعاونية مع مراعاة الولاية الخاصة بكل منظمة.

تيسير وتعزيز عملية تنسيق الأنشطة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين والعمل بين القطاعات كافة

٢١- يدعو إطار العمل إلى إنشاء آليات وطنية مشتركة بين الحكومات والقطاعات تشمل العديد من أصحاب المصلحة وتعنى بالأمن الغذائي والتغذية للإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والاستثمارات الأخرى المتعلقة بالتغذية (التوصية ٣). وستعد الأمانة ملخص سياسات بشأن منصات مختلفة، استناداً إلى الخبرات والممارسات الجيدة القائمة، وذلك لاستكمال أدوات تقييم المخاطر وإدارتها اللازمة لتدارك حالات تضارب المصالح.

٢٢- وستتعاون الأمانة على المستوى العالمي مع منظمات تضم العديد من أصحاب المصلحة وتعنى بمسائل التغذية، بما فيها اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي (من خلال فريقها الاستشاري)، وحركة تعزيز التغذية (من خلال شبكتها الخاصة بالتغذية التابعة للأمم المتحدة)، وآلية التنسيق العالمية المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية)^١ ومكافحتها (من خلال تزويد الأفرقة العاملة بإسهامات تقنية).

٢٣- وستشارك الأمانة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، باتباع الممارسة التي استهلت خلال التحضير للمؤتمر، بما يتماشى مع الإرشادات التي ستقدمها جمعية الصحة بشأن التفاعل مع الجهات الفاعلة غير الدول.

تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتغذية

٢٤- يدعو إطار العمل إلى زيادة في الاستثمار المسؤول والمستدام في مجال التغذية وإلى استحداث موارد بالاستعانة بأدوات التمويل المبتكرة (التوصية ٤). وستتعاون الأمانة مع الآليات القائمة من أجل تيسير توفير الموارد اللازمة لبرامج التغذية، وستسهم في إنشاء مرافق تمويل جديدة، حسب الاقتضاء.

٢٥- وستقيم الأمانة أيضاً حواراً مع المؤسسات المالية الدولية حول إدراج تحليل أثر التغذية في الاستثمارات الموظفة في مجال الزراعة.

١ انظر الوثيقة ج ص ٦٧/٢٠١٤/سجلات ٣، المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة "أ" التابعة لجمعية الصحة العالمية السابعة والستين، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

وضع إطار مساهلة

٢٦- تدعو التوصية ٥٩ من إطار العمل كل من الفاو والمنظمة إلى إعداد تقارير مشتركة بشأن تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان روما، وذلك بالتعاون الوثيق مع سائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

٢٧- ونظراً إلى طبيعة إطار العمل الطوعية، سيتعين على الأمانة أن تعمل مع الدول الأعضاء لضمان إرساء غايات التغذية وستتولى إعداد سجل يضم الإجراءات التي تلتزم بتنفيذها الدول الأعضاء في كل واحد من المجالات التي يبينها إطار العمل. ولأغراض المساهلة، اعتمد إطار العمل الغايات العالمية القائمة الرامية إلى تحسين تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال، وإلى بلوغ غاية الحد من عامل خطر الأمراض غير المعدية (غير السارية) بحلول عام ٢٠٢٥. وسيوضع لاحقاً نظام لإجراء تقييم دوري لمدى الامتثال للالتزامات استناداً إلى التقييمات الذاتية التي تجريها البلدان.

٢٨- وستواصل الأمانة رصد التقدم المحرز على الصعيد القطري وجمع المعلومات في قاعدة بياناتها العالمية بشأن تنفيذ إجراءات التغذية. وستدمج المعلومات أيضاً مع المعلومات الأخرى المتاحة بالاستعانة بسائر آليات الرصد والمساهلة المتعلقة بالإجراءات القطرية.

إعداد تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ حصائل المؤتمر

٢٩- بناءً على ما تطلبه التوصية ٦٠ من إطار العمل، ينبغي إدراج تقارير بشأن المتابعة الشاملة لوقائع المؤتمر في جداول الأعمال المؤقتة الخاصة بالاجتماعات التي تعدها بانتظام الأجهزة الرئاسية للمنظمة، بما فيها اللجان الإقليمية، ومن المحتمل أن تُعد التقارير على أساس ثنائي السنوات. ويطلب أيضاً من المدير العام لمنظمة الفاو والمديرة العامة للمنظمة على السواء أن يُحِلا تلك التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

٣٠- وستواصل الأمانة تعاونها مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية وسائر الشركاء على إعداد تقرير عالمي بشأن التغذية.

اعتماد الوثيقة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

٣١- سترسم الأمانة خارطة طريق تشمل المعالم الرئيسية وأولويات العمل بالنسبة إلى الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى، من أجل تيسير نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في عقد العمل بشأن التغذية (انظر الفقرة ١١).

الاتحاد البرلماني الدولي

٣٢- حثّ اللقاء الخاص بالبرلمانيين (روما، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية والثلاثين بعد المائة، على إدراج موضوع التغذية والمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية في جدول أعمالها وعلى اعتماد الصادر من الوثائق الختامية. وستقدم الأمانة دعماً في هذا الصدد.

الإسهام في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

٣٣- ستعدّ الأمانة مسودة معلومات محدّثة عن غايات التغذية العالمية المُزمع بلوغها في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠. وستعمل الأمانة مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على إعداد ورقة سياساتية تبيّن مجالات التغذية التي يُحتمل إدراجها في المقترح حالياً من أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ والبالغ عددها ١٧ هدفاً بالاقتران مع المؤشرات ذات الصلة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٤- المجلس مدعو إلى القيام بما يلي: (١) الإحاطة علماً بالتقرير؛ (٢) تقديم مزيد من الإرشادات بشأن مهام الأمانة على النحو المبين في هذه الوثيقة؛ (٣) التوصية بأن تعتمد جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل؛ وحث الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات المبينة في إطار العمل؛ البت في مدى تواتر تقديم التقارير.

الملحق ١

إعلان روما بشأن التغذية

A

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية



منظمة الصحة
العالمية



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: ICN2@fao.org - www.fao.org/icn2

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية
روما، 19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014
وثيقة نتائج المؤتمر: إعلان روما عن التغذية

إن نرحب بمشاركة رؤساء الدول والحكومات والضيوف الآخرين الرفيعي المستوى،

1- نحن، الوزراء وممثلي الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية المجتمعين في إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في روما في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، الذي تشارك في تنظيمه الفاو ومنظمة الصحة العالمية، لمواجهة التحديات العديدة المرتبطة بسوء التغذية بجميع أشكالها ولتحديد الفرص المتاحة لمعالجتها في العقود المقبلة.

2- إن نؤكد من جديد على الالتزامات التي تعهدنا بها في المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية لعام 1992، ومؤتمرات القمة العالمية للأغذية لعامي 1996 و2002، ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009، وكذلك في الأهداف وخطط العمل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أهداف التغذية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2025 وخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020.

3- إن نؤكد من جديد على حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحقوقي الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

التحديات العديدة التي يطرحها سوء التغذية على التنمية الشاملة والمستدامة وعلى الصحة

4- نقرّ بأن سوء التغذية، بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والبدانة، لا يؤثر على صحة الأشخاص ورفاههم فحسب من خلال التأثير سلباً على التنمية البشرية الجسدية والعقلية، ويقوض جهاز المناعة ويزيد من تعرّض الإنسان للأمراض السارية وغير السارية ويحد من قدرة البشر على تحقيق إمكاناتهم ويحد من الإنتاجية، بل له كلفة اجتماعية واقتصادية عالية ويطرح غير ذلك من أعباء كثيرة على الأفراد والأسر، والمجتمعات المحلية والدول بشكل تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية.

5- نقرّ بأن الأسباب الجذرية لسوء التغذية معقدة ومتعددة الأبعاد:

(أ) للفقر والتخلف والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض دور كبير في انتشار سوء التغذية في المناطق الريفية والحضرية؛

(ب) عدم الحصول، في كل الأوقات، على غذاء كاف من الناحيتين الكمية والنوعية ومراعٍ لمعتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وتفضيلاتهم بما يتماشى مع القوانين والواجبات الوطنية والدولية؛

(ج) غالباً ما يتفاقم سوء التغذية بسبب تغذية الرضع والأطفال وممارسات الرعاية السيئة، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وعدم الوصول إلى التهوية وإلى النظم الصحية الجيدة ومياه الشرب المأمونة، وبسبب الأمراض الناشئة عن الأغذية والإصابات الطفيلية، وابتلاع الملوثات بمستويات مضرّة، بسبب الأغذية غير المأمونة، من الإنتاج إلى الاستهلاك؛

(د) وتطرّح الأوبئة، على غرار مرض فيروس الإيبولا، تحديات هائلة على الأمن الغذائي والتغذية.

6- نقرّ بأن أشكال سوء التغذية المختلفة تتزامن في معظم البلدان؛ ففي حين تتأثر جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية بمخاطر النظم الغذائية، توجد فوارق شاسعة تتعلق بالحالة التغذوية والتعرض لعوامل الخطر وكفاية الطاقة الغذائية والمتناول من المغذيات بين البلدان وداخلها.

7- نقرّ بأن بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن أن تؤثر على أنماط الأنشطة البدنية والغذائية، ما يؤدي إلى ارتفاع قابلية التعرض للبدانة والإصابة بالأمراض غير السارية من خلال انتشار أنماط الحياة القليلة الحركة، واستهلاك الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقلبة والسكريات والأملاح/الصوديوم.

8- نقرّ بالحاجة إلى معالجة تأثيرات تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى على الأمن الغذائي والتغذية ولا سيما على كمية الأغذية المنتجة ونوعيتها وتنوعها مع أخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الآثار السلبية.

- 9- نقرّ بأن حالات النزاع وما بعد النزاع، وحالات الطوارئ في المجال الإنساني والأزمات الممتدة بما فيها، في جملة أمور، موجات الجفاف والفيضانات والتصحر فضلا عن الأوبئة، تشكل عائقا أمام الأمن الغذائي والتغذية.
- 10- نقرّ بأن النظم الغذائية الحالية تواجه تحديات متزايدة من حيث توفير أغذية كافية وآمنة ومنوعة وغنية بالمغذيات للجميع وتساهم في وجبات غذائية صحية بسبب، جملة أمور منها، القيود التي تفرضها ندرة الموارد والتدهور البيئي فضلا عن الإنتاج غير المستدام وأنماط الاستهلاك والفاقد والمهدر من الأغذية والتوزيع غير المتوازن.
- 11- نقرّ بأن التجارة تشكل عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وأن السياسات المتعلقة بالتجارة يجب أن تؤدي إلى تشجيع الأمن الغذائي والتغذية للجميع من خلال نظام عالمي للتجارة يكون منصفا وموجها للسوق ونعيد التأكيد على ضرورة الإحجام عن التدابير من طرف واحد التي لا تراعي القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والتي تعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر، بموجب ما ينص عليه إعلان روما 1996.
- 12- نلاحظ بقلق شديد أن العقود الأخيرة شهدت تقدماً متواضعاً وغير متساو في مجال الحد من سوء التغذية، على الرغم من الإنجازات الهامة في العديد من البلدان، وتظهر التقديرات أن:
- (أ) معدل انتشار نقص التغذية قد انخفض بشكل متواضع، إلا أن العدد المطلق يبقى مرتفعاً بدرجة غير مقبولة، فقد وصل عدد الذين يعانون من الجوع المزمن إلى حوالي 805 ملايين نسمة في الفترة 2012-2014،
- (ب) سوء التغذية المزمن المقاس بمستوى التقزم قد انخفض، إلا أنه بقي يatal 161 مليون طفل دون سن الخامسة في عام 2013، في حين أن سوء التغذية الحاد (الهزال) يatal 51 مليون طفل دون سن الخامسة؛
- (ج) يشكل نقص التغذية أهم الأسباب التي تؤدي إلى وفاة الأطفال دون سن الخامسة، وقد تسبب بنسبة 45 في المائة من مجموع وفيات الأطفال في العالم في عام 2013،
- (د) يعاني أكثر من ملياري شخص اليوم من نقص في المغذيات الدقيقة مثل الفيتامين ألف، واليود والحديد والزنك وغيرها،
- (هـ) وقد شهدت زيادة الوزن والبدانة ارتفاعاً سريعاً بين الأطفال والبالغين في جميع المناطق، إذ عانى 42 مليون طفل دون سن الخامسة من زيادة الوزن في عام 2013 وأكثر من 500 مليون بالغ من البدانة في عام 2010،
- (و) فضلاً عن عدم كفاية النشاط البدني، تشكل عوامل الخطر المرتبطة بالنظم الغذائية حوالي 10 في المائة من عبء المرض والعجز على المستوى العالمي.

رؤية مشتركة للعمل على المستوى العالمي من أجل وضع حد لسوء التغذية في كل أشكاله

13- نعيد التأكيد على أن:

(أ) القضاء على سوء التغذية في كل أشكاله يمثل واجباً لأسباب صحية وأخلاقية وسياسية واجتماعية واقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى جانب الأشخاص الذين يعيشون حالات إنسانية طارئة؛

(ب) وينبغي للسياسات التغذوية أن تشجع على نظام غذائي صحي ومتوازن ومتنوع في مراحل الحياة كافة. ولا سيما يجب إيلاء الاهتمام الخاص إلى الأيام الألف الأولى من بداية الحمل إلى عمر السنتين، وكذلك النساء الحوامل والمرضعات والنساء في سن الإنجاب والمراهقات عبر تشجيع وتعزيز الرعاية الكافية وممارسات التغذية المناسبة بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى ومواصلة حتى سنّ السنتين وما بعدها بواسطة التغذية التكميلية المناسبة. يجب التشجيع على الوجبات الغذائية الصحية في روضات الأطفال والمدارس والمؤسسات العامة وفي مكان العمل وفي المنزل فضلاً عن تناول الأغذية الصحية من جانب العائلات؛

(ج) وينبغي دعم العمل المنسق بين مختلف الجهات الفاعلة، عبر جميع القطاعات ذات الصلة، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال اعتماد السياسات والبرامج والمبادرات الشاملة بما في ذلك الحماية الاجتماعية، من أجل التصدي للأعباء المتعددة لسوء التغذية ولتشجيع نظم الأغذية المستدامة؛

(د) لا ينبغي أن يستخدم الغذاء كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي؛

(هـ) يمكن للتقلب المفرط لأسعار السلع الغذائية والتجارية أن يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتغذية وينبغي رصده بشكل أفضل ومعالجته بسبب التحديات الناجمة عنه؛

(و) يتطلب تحسين النظم الغذائية والتغذية أطراً تشريعية ذات صلة بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك للاستخدام المناسب للمواد الكيميائية الزراعية عبر التشجيع على المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي لوضع مواصفات دولية لسلامة الأغذية وجودتها فضلاً عن تحسين المعلومات للمستهلكين مع تجنب التسويق والدعاية غير المناسبين للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية للأطفال، بحسب ما يوصي به القرار WHA63.14؛

(ز) ينبغي تحسين البيانات والمؤشرات التغذوية بالإضافة إلى قدرات كل البلدان ودعمها، لا سيما البلدان النامية، في مجال جمع البيانات وتحليلها، وذلك للمساهمة في مراقبة أكثر فعالية للتغذية ووضع السياسات والمساءلة؛

(ح) من الضروري تمكين المستهلكين من خلال تحسين المعلومات والتثقيف القائمين على الأدلة فيما يتعلق بالصحة والتغذية لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استهلاك المنتجات الغذائية، من أجل ممارسات غذائية صحية؛

(ط) ينبغي أن تدمج النظم الصحية الوطنية التغذوية مع توفير الوصول إلى الرعاية الصحية المتكاملة للجميع عن طريق سلسلة متصلة من نهج الرعاية، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، والمعالجة وإعادة التأهيل والمساهمة في الحد من عدم المساواة عبر تلبية الاحتياجات المحددة المتصلة بالتغذية ونقاط الضعف لدى مختلف الشرائح السكانية؛

(ي) وينبغي للسياسات في مجال التغذية وغيرها من السياسات ذات الصلة أن تولي اهتماما خاصا للنساء وأن تمكن النساء والفتيات فتساهمن بالتالي في الوصول الكامل والمتساوي للنساء إلى الحماية الاجتماعية والموارد بما في ذلك، من جملة أمور، الدخل والأراضي والمياه والتمويل والتعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والخدمات الصحية ما يعزز بالتالي الأمن الغذائي والصحة.

-14 ونقر بما يلي:

(أ) ينبغي للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التغذية دعم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالتغذية ومبادرات المراقبة ذات الصلة واستكمالها، حسب الاقتضاء؛

(ب) يتعزز الأعمال التدريبية للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني من خلال نظم أغذية مستدامة ومنصفة وقابلة للوصول في كل الأحوال ومرنة ومتنوعة؛

(ج) للعمل الجماعي دور أساسي في تحسين التغذية، وهو يتطلب التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛

(د) يعتبر الوصول غير التمييزي والمضمون للموارد واستخدامها بما يتماشى مع القانون الدولي مهماً للأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) ينبغي تناول النظم الغذائية والزراعية، بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل شامل، من خلال السياسات العامة المنسقة، مع الأخذ في الحسبان الموارد والاستثمار والبيئة والأشخاص والمؤسسات والعمليات التي تُنتج من خلالها الأغذية وتُجهز وتُخزن وتوزع وتُستهلك؛

- (و) يضطلع المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء العاملات في الزراعة، بدور مهم في الحد من سوء التغذية ويجب أن يتلقوا دعم السياسات العامة المتكاملة ومتعددة القطاعات، بحسب المقتضى، التي من شأنها زيادة قدرتهم الإنتاجية ومداخلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود؛
- (ز) قد أدت الحروب والاحتلالات والإرهاب والاضطرابات الأهلية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض والأوبئة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية الاقتصادية غير المناسبة، إلى عشرات الملايين من اللاجئين والمهجرين وتأثر السكان المدنيين غير المقاتلين بالحروب والنازحين الذين هم من أكثر المجموعات ضعفاً من الناحية الغذائية؛ وفي أحيان كثيرة تكون الموارد لإعادة تأهيل تلك المجموعات ورعايتها غير كافية على الإطلاق كما تكون حالات النقص التغذوي شائعة. ينبغي لكل الجهات المسؤولة التعاون من أجل ضمان العبور والتوزيع الآمن وفي الوقت المناسب للأغذية والإمدادات الطبية لمن يحتاج إليها، والتي تتماشى مع معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وتفضيلاتهم بموجب التشريعات الوطنية والقوانين والموجبات الدولية وميثاق الأمم المتحدة؛
- (ح) أما الاستثمار المسؤول في الزراعة¹ بما يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية وفي نظم الأغذية فضروري لتجاوز سوء التغذية؛
- (ط) على الحكومات حماية المستهلكين، ولا سيما الأطفال، من التسويق والدعاية غير المناسبين للأغذية؛
- (ي) يتطلب تحسين التغذية أنظمة غذائية صحية ومتوازنة ومتنوعة بما في ذلك الوجبات التقليدية بحسب المقتضى التي تلبي الاحتياجات من المغذيات لجميع المجموعات العمرية وكافة المجموعات ذات الاحتياجات التغذوية الخاصة فيما تتفادى الاستهلاك المفرط للدهون المشبعة والسكريات والملح/الصوديوم مستثنية الدهون المتقابلة، من بين أمور أخرى؛
- (ك) ينبغي لنظم الأغذية أن تتيح الوصول إلى الأغذية على مدار العام من أجل تغطية احتياجات الناس من المغذيات وتعزيز الممارسات الغذائية الصحية؛
- (ل) ينبغي لنظم الأغذية أن تساهم في الوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر والتصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية؛
- (م) ينبغي أن تتسم النظم الغذائية، بما فيها كافة مكونات الإنتاج، بالاستدامة والمرونة والكفاءة في توفير الأغذية المتنوعة بشكل منصف مع إيلاء الاهتمام الواجب لتقييم آثارها على البيئة والصحة؛
- (ن) لا بد من الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة؛

¹ تشمل عبارة "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك.

(س) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تعمل معاً بفعالية أكبر من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية، بحسب الاقتضاء، وتعزيز التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية لتسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال التصدي لسوء التغذية؛

(ع) يمثل معرض "أكسبو ميلانو 2015"، المخصص لموضوع "تغذية الكوكب، طاقة للحياة"، من بين فعاليات ومنتديات أخرى ذات صلة، فرصة قيمة للتشديد على أهمية الأمن الغذائي والتغذية وسوف يقوم بتوعية الرأي العام وتعزيز النقاش وإبراز نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

الالتزام بالعمل

15- نحن نلتزم بـ:

(أ) القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية على مستوى العالم، لا سيما القضاء على سوء التغذية، والتقرّم والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ وفقر الدم لدى النساء والأطفال، ضمن غيرها من أوجه النقص في المغذيات الدقيقة؛ وكذلك عكس الاتجاهات المتنامية في زيادة الوزن والبدانة وتخفيف عبء الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظم الغذائية لدى جميع الفئات العمرية؛

(ب) زيادة الاستثمارات من أجل التدخلات والإجراءات الفعالة لتحسين النظم الغذائية للناس وتغذيتهم بما في ذلك في حالات الطوارئ؛

(ج) تعزيز نظم الأغذية المستدامة عن طريق وضع سياسات عامة متسقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك، عبر القطاعات ذات الصلة وتمكين الوصول على مدار العام إلى أغذية تلبي الاحتياجات التغذوية للناس وتعزيز النظم الغذائية الصحية المأمونة والمنوعة؛

(د) إبراز أهمية التغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية ذات الصلة ومواءمة الموارد الوطنية بناء عليه؛

(هـ) تحسين التغذية من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية بواسطة البحوث العلمية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، والتنمية والابتكار ونقل التكنولوجيا الملائمة بشروط متفق عليها بشكل متبادل، في جملة أمور أخرى؛

(و) تشجيع وتسهيل المساهمات والإجراءات من قبل جميع أصحاب المصلحة لتحسين التغذية وتشجيع التعاون بين البلدان وداخلها، بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي؛

(ز) وضع السياسات والبرامج والمبادرات لضمان النظم الغذائية الصحية طوال الحياة، بدءاً من المراحل الأولى من الحياة وحتى مرحلة البلوغ، بما في ذلك لذوي الاحتياجات التغذوية الخاصة، قبل الحمل وخلالها، ولا سيما خلال الأيام الألف الأولى، وتعزيز وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال أول ستة أشهر ومواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سنّ السنتين وما بعدها مع التغذية التكميلية المناسبة، والتغذية العائلية والمدرسية الصحية وخلال مرحلة الطفولة، وكذلك أنواع التغذية المتخصصة الأخرى؛

(ح) تمكين الأشخاص وتكوين بيئة مؤاتية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار المنتجات الغذائية من أجل ممارسات غذائية صحية ومتنوعة، والممارسات المناسبة لتغذية الرضع والأطفال، من خلال تحسين المعلومات والتثقيف بشأن الصحة والتغذية؛

(ط) تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان من خلال إطار العمل الذي سيسهم أيضاً في ضمان المساءلة ورصد التقدم المحرز في أهداف التغذية العالمية؛

(ي) إعطاء الاعتبار الواجب لدمج الرؤية والالتزامات الواردة في هذا الإعلان في خطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك هدف عالمي محتمل ذي صلة؛

16- ندعو الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع غيرهما من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وكذلك منظمات دولية أخرى، إلى دعم الحكومات الوطنية، وبناء على الطلب، وضع وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها من أجل التصدي للتحديات المتعددة الناجمة عن سوء التغذية.

17- ونوصي بأن تقرّ الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان روما عن التغذية فضلاً عن إطار العمل الذي يتيح مجموعة من البدائل والاستراتيجيات الطوعية للسياسات لكي تستخدمها الحكومات، بحسب ما تراه مناسباً، وبأن تنظر في إعلان "عقد العمل من أجل التغذية" من 2016 إلى 2025، من ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة.

الملحق ٢ إطار العمل

A

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: ICN2@fao.org - www.fao.org/icn2

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية
روما، 19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014
وثيقة نتائج المؤتمر: إطار العمل

من الالتزامات إلى العمل

معلومات أساسية

1- سُجِّل تحسن ملحوظ في خفض الجوع وسوء التغذية لسكان العالم منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية في عام 1992. غير أن التقدم على مسار خفض الجوع وخفض نقص التغذية كان ولا زال متفاوتاً وبطيئاً بصورة غير مقبولة. ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في تحسين التغذية بصورة مستدامة عبر تنفيذ سياسات متسقة وإجراءات منسقة تنسيقاً أفضل في مختلف القطاعات ذات الصلة.

الغرض والغايات

2- طبيعة إطار العمل هذا طوعية. ويتمثل الهدف منه في توجيه عملية تنفيذ الالتزامات الواردة في "إعلان روما عن التغذية" الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي انعقد في روما، إيطاليا، في 19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وبناءً على الالتزامات والأهداف والغايات القائمة، يوفر إطار العمل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات في مجال السياسة العامة التي يمكن للحكومات¹ بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن

¹ تشمل عبارة "الحكومات" الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل التي من اختصاصها.

تدرجها حسب الاقتضاء في خططها الوطنية للتغذية والصحة والزراعة² والتنمية والاستثمار وأن تأخذها في الاعتبار لدى التفاوض بشأن اتفاقات دولية لتحقيق تغذية أفضل للجميع.

3- وبما أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات على المستوى القطري بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتأثرة، تتوجّه التوصيات أساساً إلى القادة الحكوميين. وسينظر هؤلاء في مدى ملاءمة السياسات والإجراءات الموصى بها من حيث العلاقة بالاحتياجات والظروف الوطنية، إلى جانب الأولويات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الأطر القانونية. ولغرض المساءلة، يعتمد هذا الإطار الغايات العالمية الحالية التي يتوخى تحقيقها بحلول عام 2025 والرامية إلى تحسين تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال³ والحد من عامل الخطر المتمثل في الأمراض غير السارية⁴.

مجموعة خيارات السياسة العامة والبرامج الموصى بها

4- يوصى بمجموعة الخيارات التالية في مجال السياسة العامة والبرامج لتهيئة بيئة تمكينية وتحسين التغذية في جميع القطاعات.

إجراءات موصى بها لتهيئة بيئة تمكينية للعمل الفعال

- **التوصية 1:** تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة الاجتماعية لتحسين التغذية على المستوى القطري من خلال الحوار السياسي والدعوة.
- **التوصية 2:** وضع خطط وطنية للتغذية، أو تنقيحها حسب الاقتضاء، واحتساب كلفتها، والتوفيق بين السياسات التي تؤثر على التغذية لدى مختلف الوزارات والوكالات وتعزيز الأطر القانونية والقدرات الاستراتيجية الخاصة بالتغذية.
- **التوصية 3:** القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز ووضع آليات وطنية للأمن الغذائي والتغذية عبر الإدارات الحكومية وبين القطاعات تضم أصحاب المصلحة المتعددين للإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والاستثمارات الأخرى في التغذية. وقد تدعو الحاجة إلى آليات مماثلة على مستويات مختلفة إلى جانب ضوابط قوية ضد سوء الاستخدام وتضارب المصالح.

² تشمل عبارة "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك.

³ هي (1) خفض عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم على الصعيد العالمي بنسبة 40 في المائة؛ و(2) خفض فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بنسبة 50 في المائة؛ و(3) خفض الوزن المتدني عند الولادة بنسبة 30 في المائة؛ و(4) عدم زيادة السمنة لدى الأطفال؛ و(5) زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية بشكل حصري خلال الأشهر الستة الأولى إلى نسبة 50 في المائة على الأقل؛ و(6) خفض الهزال لدى الأطفال والحفاظ عليه ما دون نسبة 5 في المائة.

⁴ هي (1) خفض تناول الملح بنسبة 30 في المائة؛ و(2) وقف تزايد انتشار السمنة لدى المراهقين والبالغين.

- **التوصية 4:** زيادة الاستثمار المسؤول والمستدام في التغذية، لا سيما على المستوى القطري بتمويل محلي؛ وتوليد موارد إضافية من خلال أدوات تمويل مبتكرة؛ واستقطاب شركاء في التنمية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال التغذية وتشجيع الاستثمارات الخاصة حسب الاقتضاء.
- **التوصية 5:** تحسين توافر وجودة وكمية وتغطية وإدارة نظم المعلومات المتعددة القطاعات المتعلقة بالتغذية لتحسين وضع السياسات والمساءلة.
- **التوصية 6:** تعزيز التعاون في ما بين البلدان، مثل التعاون بين الشمال والجنوب، وفي ما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن التغذية والأغذية والتكنولوجيا والبحوث والسياسات والبرامج.
- **التوصية 7:** تعزيز حوكمة التغذية وتنسيق سياسات واستراتيجيات وبرامج وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، كل ضمن ولايته.

إجراءات موصى بها من أجل نظم غذائية مستدامة من شأنها تعزيز نظم غذائية صحية

- **التوصية 8:** استعراض السياسات والاستثمارات الوطنية وإدراج أهداف التغذية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأغذية والزراعة لتعزيز الزراعة المراعية للتغذية لضمان الأمن الغذائي وتمكين نظم غذائية صحية.
- **التوصية 9:** تدعيم الإنتاج والتجهيز المحليين للأغذية، لا سيما من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة⁵ والمزارعين الأسريين، وإيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة، مع الإقرار بأن التجارة الكفوءة والفعالة أمر رئيسي لتحقيق أهداف التغذية.
- **التوصية 10:** تشجيع تنوع المحاصيل، بما في ذلك المحاصيل التقليدية غير المستغلة استغلالاً كافياً، وزيادة إنتاج الفواكه والخضراوات، والإنتاج المناسب للمنتجات ذات المصدر الحيواني حسب الحاجة، مع تطبيق الممارسات المستدامة للإنتاج الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية.
- **التوصية 11:** تحسين التكنولوجيات والبنى الأساسية الخاصة بالتخزين والحفظ والنقل والتوزيع لخفض الانعدام الموسمي للأمن الغذائي والفاقد والمهدد من الأغذية والمغذيات.
- **التوصية 12:** إقامة وتدعيم المؤسسات والسياسات والبرامج والخدمات لتعزيز قدرة الإمدادات الغذائية على الصمود في المناطق المعرضة للأزمات، بما في ذلك المناطق المتأثرة بتغير المناخ.
- **التوصية 13:** وضع خطوط توجيهية دولية بشأن النظم الغذائية الصحية واعتمادها وتكييفها حسب الاقتضاء.
- **التوصية 14:** تشجيع الحد التدريجي من الدهون المشبعة والسكريات والملح/الصوديوم والدهون التقاليلية في الأغذية والمشروبات، للحيلولة دون إفراط المستهلكين في تناولها وتحسين المحتوى من المغذيات، حسب الاقتضاء.

⁵ يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين في مجالي الزراعة والأغذية والصيداين التقليديين والرعاة والسكان الأصليين ومن لا يملكون أراض (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2013).

- **التوصية 15:** استكشاف الأدوات التنظيمية والطوعية – مثل سياسات التسويق والدعاية والتوسيم والحوافز أو المثبطات الاقتصادية وفقاً لقواعد هيئة الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل تشجيع النظم الغذائية الصحية.
- **التوصية 16:** وضع معايير قائمة على الأغذية أو المغذيات لجعل النظم الغذائية الصحية ومياه الشرب الآمنة متاحة في المرافق العامة مثل المستشفيات ومرافق رعاية الأطفال وأماكن العمل والجامعات والمدارس وخدمات تقديم الأطعمة والمكاتب الحكومية والسجون وتشجيع إقامة مرافق للرضاعة الطبيعية.

إجراءات موصى بها في مجال التجارة والاستثمار الدوليين

- **التوصية 17:** تشجيع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات دولية أخرى ذات الصلة على تحديد فرص تحقيق الأهداف الغذائية والتغذوية العالمية من خلال سياسات الاستثمار والتجارة.
- **التوصية 18:** تحسين توافر الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها عبر اتفاقات وسياسات تجارية مناسبة والعمل على ضمان ألا يكون لمثل هذه الاتفاقات والسياسات تأثير سلبي على الحق في غذاء كاف في بلدان أخرى.⁶

إجراءات موصى بها للتحقيق التغذوي وتوفير المعلومات عن التغذية

- **التوصية 19:** تنفيذ تدخلات التحقيق التغذوي وتوفير معلومات بناء على الخطوط التوجيهية الوطنية للنظم الغذائية وتنفيذ سياسات متسقة للأغذية والنظم الغذائية من خلال تحسين المناهج الدراسية والتحقيق التغذوي في خدمات الصحة والزراعة والحماية الاجتماعية وتدخلات مجتمعية ومعلومات عند نقاط البيع، بما في ذلك التوسيم.
- **التوصية 20:** بناء مهارات وقدرات التغذية للاضطلاع بأنشطة التحقيق التغذوي لا سيما للعاملين في الخطوط الأمامية وللعاملين الاجتماعيين وموظفي الإرشاد الزراعي والمدرسين وأخصائيي الصحة.
- **التوصية 21:** القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية مناسبة حول تغيير نمط الحياة من أجل الترويج للنشاط البدني والتنوع الغذائي واستهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة، كالفاكهة والخضروات، بما في ذلك الأغذية المحلية التقليدية، وأخذ الجوانب الثقافية في الاعتبار، وتحسين تغذية الأطفال والأمهات وممارسات الرعاية المناسبة والرضاعة الطبيعية الكافية والتغذية التكميلية، بحيث تكون جميعها موجهة ومكيفة للجماهير وأصحاب المصلحة المختلفين في نظام الأغذية.

⁶ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/68/177، الفقرة 25.

إجراءات موصى بها بشأن الحماية الاجتماعية

- **التوصية 22:** إدراج الأهداف التغذوية في برامج الحماية الاجتماعية وفي برامج شبكة الأمان الخاصة بالمساعدة الإنسانية.
- **التوصية 23:** استخدام التحويلات النقدية والغذائية، بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية وأشكال الحماية الأخرى للسكان الأكثر تعرضاً للمخاطر، لتحسين النظم الغذائية من خلال تحسين إمكانية الحصول على أغذية تتوافق مع المعتقدات والثقافة والتقاليد والعادات والتفضيلات الغذائية للأفراد وفقاً للقوانين والالتزامات الوطنية والدولية، وتكون كافية من الناحية الغذائية لتوفير نظم غذائية صحية.
- **التوصية 24:** زيادة دخل السكان الأكثر تعرضاً للمخاطر بتوفير وظائف لائقة للجميع، بما في ذلك من خلال تشجيع العمل الحر.

إجراءات موصى بها لنظم صحية قوية وقادرة على التكيف

- **التوصية 25:** تقوية النظم الصحية وتطوير التغطية الصحية الشاملة⁷، لا سيما من خلال الرعاية الصحية الأولية، لتمكين النظم الصحية الوطنية من معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله.
- **التوصية 26:** تحسين دمج الإجراءات المتعلقة بالتغذية في النظم الصحية من خلال استراتيجيات ملائمة لتقوية الموارد البشرية والقيادة والحوكمة وتمويل النظام الصحي وتقديم الخدمات، وكذلك توفير الأدوية الأساسية والمعلومات والرصد.
- **التوصية 27:** توفير وضمان حصول الجميع على كافة الإجراءات التغذوية المباشرة الفعالة والإجراءات الصحية ذات الصلة التي تؤثر في التغذية من خلال برامج صحة.
- **التوصية 28:** تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وخطة التنفيذ الشامل لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال للفترة 2012-2025 التي أعدتها منظمة الصحة العالمية وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020 التي أعدتها منظمة الصحة العالمية من خلال تمويل متناسب وسياسات كافية.

إجراءات موصى بها لتشجيع وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية

⁷ وفقاً لفقرة الديباجة رقم 9 من القرار WHA67.14، تعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل الناس جميعاً دون تمييز على مجموعات محددة وطنياً من الخدمات الصحية الأساسية التعزيزية والوقائية والعلاجية والملمطة والتأهيلية الأساسية، وأدوية أساسية آمنة ميسورة فعالة ذات جودة، مع ضمان ألا يعرّض استخدام المستخدمين لهذه الخدمات لضائقة مالية، مع التركيز بشكل خاص على الشرائح السكانية الفقيرة والمنكشفة على المخاطر والمهمشة.

- **التوصية 29:** تكييف وإنفاذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم وقرارات جمعية الصحة العالمية ذات الصلة.
- **التوصية 30:** تنفيذ السياسات والممارسات، بما في ذلك الإصلاحات في مجال العمل، حسب الاقتضاء، لتعزيز حماية الأمهات العاملات⁸.
- **التوصية 31:** تنفيذ السياسات والبرامج والإجراءات لضمان أن تؤدي الخدمات الصحية دوراً أساسياً في حماية وتعزيز ودعم الرضاعة الطبيعية، بما في ذلك من خلال "مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال".
- **التوصية 32:** تشجيع وتعزيز تهيئة بيئة تمكينية يشارك فيها الرجال، ولا سيما الآباء، بنشاط ويتقاسمون المسؤوليات مع الأمهات في رعاية الأطفال الرضع وصغار الأطفال، وفي الوقت نفسه تمكين النساء وتحسين صحتهم وحالتهم التغذوية في جميع مراحل الحياة، وذلك من خلال الدعوة والتعليم وبناء القدرات.
- **التوصية 33:** ضمان أن تعزيز الرضاعة الطبيعية في السياسات والممارسات في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية وحمايتها ودعمها.

إجراءات موصى بها لمعالجة الهزال

- **التوصية 34:** اعتماد سياسات وإجراءات وحشد التمويل لتحسين تغطية علاج الهزال باستخدام نهج الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد، وكذلك توسيع نطاق معالجة سوء التغذية الحاد وتحسين الإدارة المتكاملة للأمراض الأطفال.
- **التوصية 35:** إدراج التأهب للكوارث وحالات الطوارئ في السياسات والبرامج ذات الصلة.

إجراءات موصى بها لمعالجة التقزم

- **التوصية 36:** وضع السياسات وتعزيز التدخلات الرامية إلى تحسين تغذية الأمهات وصحتهن، بدءاً بالفحوصات المراهقات ووصولاً إلى نهاية فترات الحمل والرضاعة.
- **التوصية 37:** وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات لتعزيز الخدمات الصحية المثلى للرضع وصغار الأطفال، وبخاصة الرضاعة الطبيعية بشكل حصري لمدة تصل إلى ستة أشهر، تتبعها تغذية تكميلية كافية (تمتد من ستة أشهر إلى 24 شهراً).

إجراءات موصى بها لمعالجة زيادة الوزن والسمنة في مرحلة الطفولة

⁸ كما حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأمومة رقم 183 والتوصية 191 المطابقة لها.

- **التوصية 38:** تقديم مشورة غذائية للنساء أثناء الحمل لكسب الوزن الصحي والتغذية الكافية.
- **التوصية 39:** تحسين الوضع التغذوي للأطفال ونموهم، خاصة من خلال معالجة تعرض الأمهات لتوفر الأغذية المكملّة وتسويقها ومن خلال تحسين برامج التغذية التكميلية للرضع والأطفال الصغار.
- **التوصية 40:** تنظيم تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.
- **التوصية 41:** إيجاد بيئة مواتية تفضي إلى تشجيع ممارسة النشاط البدني لمعالجة نمط الحياة غير النشطة منذ المراحل المبكرة من الحياة.

إجراءات موصى بها لمعالجة فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب

- **التوصية 42:** تحسين المتناول من المغذيات الدقيقة من خلال أغذية غنية بالمغذيات، وخاصة الأغذية الغنية بالحديد عند الاقتضاء، من خلال استراتيجيات التحسين والتكميل، وتشجيع نظم غذائية متنوعة وصحية.
- **التوصية 43:** توفير المتناول اليومي من الحديد وحمض الفوليك وغيره من مكملات المغذيات الدقيقة للحوامل كجزء من العناية في مرحلة ما قبل الولادة وبين فترة وأخرى للنساء الحاضات، إذ يصل معدل انتشار فقر الدم إلى 20 في المائة أو أكثر، وعلاجات التخلص من الديدان عند الاقتضاء.

إجراءات موصى بها في مجال الخدمات الصحية لتحسين التغذية

- **التوصية 44:** تنفيذ سياسات وبرامج لضمان حصول الجميع على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات واستخدامهم لها. وتوفير علاج وقائي للملاريا للحوامل في المناطق التي تنتشر فيها الملاريا بمعدلات متوسطة إلى مرتفعة.
- **التوصية 45:** توفير علاجات دورية للتخلص من الديدان لجميع الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في المناطق الموبوءة.
- **التوصية 46:** تنفيذ سياسات وبرامج لتحسين القدرة على تقديم الخدمات الصحية لمنع الأمراض المعدية الأخرى ومعالجتها⁹.
- **التوصية 47:** توفير مكملات الزنك لخفض مدة الإسهال وحدته لدى الأطفال والحوامل دون إصابتهم بنوبات لاحقة.
- **التوصية 48:** توفير الحديد، من جملة أشياء أخرى منها مكملات فيتامين (أ) للأطفال في سن ما قبل المدرسة لخفض خطر الإصابة بفقر الدم.

⁹ بما في ذلك الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها والتلقيح ضد الحصبة والعلاج بالمواد الحيوية للفتيات المصابات بالتهاب في المجاري البولية.

- **التوصية 49:** تنفيذ سياسات واستراتيجيات لضمان أن تحصل النساء على معلومات شاملة وعلى خدمات رعاية صحية متكاملة تضمن الدعم الكافي لحمل آمن وولادة آمنة.

إجراءات موصى بها في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

- **التوصية 50:** تنفيذ سياسات وبرامج تستخدم نهجاً تشاركية لتحسين إدارة المياه في الزراعة وإنتاج الأغذية¹⁰.
- **التوصية 51:** الاستثمار في تحسين إمكانية حصول الجميع على مياه شرب آمنة، بمشاركة المجتمع المدني وبدعم من الشركاء الدوليين، عند الاقتضاء، والالتزام بذلك.
- **التوصية 52:** تنفيذ سياسات واستراتيجيات تستخدم نهجاً تشاركية لضمان حصول الجميع على مرافق صحية كافية¹¹ وتعزيز ممارسات صحية أكثر أماناً، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون.

إجراءات موصى بها بشأن سلامة الأغذية ومقاومة الميكروبات للأدوية

- **التوصية 53:** القيام، حسب الاقتضاء، بوضع وإقامة وإنفاذ وتقوية نظم مراقبة وطنية، بما في ذلك مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح التنظيمية الخاصة بسلامة الأغذية، ليتحلى منتجو وموردو الغذاء على امتداد سلسلة الأغذية في عملهم بالمسؤولية.
- **التوصية 54:** المشاركة بنشاط في عمل هيئة الدستور الغذائي بشأن التغذية وسلامة الأغذية وتنفيذ المعايير المعتمدة دولياً على المستوى الوطني.
- **التوصية 55:** المشاركة والمساهمة في شبكات دولية لتبادل المعلومات بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك إدارة الحالات الطارئة¹².
- **التوصية 56:** رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المشاكل التي تطرحها مقاومة الميكروبات للأدوية، وتنفيذ تدابير متعددة القطاعات ملائمة لمعالجة مقاومة الميكروبات للأدوية، بما في ذلك الاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الطب البيطري والطب البشري.
- **التوصية 57:** وضع وتنفيذ خطوط توجيهية وطنية للاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الحيوانات المنتجة للأغذية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً التي تعتمد عليها المنظمات الدولية المختصة للحد من الاستخدام غير العلاجي لمضادات الميكروبات والتخلص التدريجي من استخدامها كمواد محفزة للنمو في ظل عدم توفر تحليل للمخاطر على النحو المبين في مدونة الدستور الغذائي للممارسات CAC/RCP61-2005.

¹⁰ بما في ذلك من خلال خفض هدر المياه في الري واستراتيجيات للاستعمالات المتعددة للمياه (بما يشمل المياه العادمة) والاستخدام الأفضل للتكنولوجيا المناسبة.

¹¹ بما في ذلك من خلال إجراء تقييم فعال للمخاطر والممارسات الإدارية حول الاستخدام الآمن للمياه العادمة والصرف الصحي.

¹² الشبكة الدولية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية

(http://www.who.int/foodsafety/areas_work/infosan/en)

توصيات تتعلق بالمساءلة

- **التوصية 58:** تُشجّع الحكومات الوطنية على وضع أهداف تغذوية ومعالم لمراحل وسيطة تتسق مع الإطار الزمني للتنفيذ (2016-2025) وكذلك مع الأهداف العالمية للتغذية والأمراض غير السارية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية. وهي مدعوة إلى أن تدرج في أطرها الوطنية للرصد مؤشرات متفق عليها دولياً للنتائج التغذوية (للتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الوطنية)، وتنفيذ برامج التغذية (بما في ذلك تغطية التدخلات)، وبيئة لسياسات التغذية (بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والقدرات والاستثمارات في مجال التغذية)¹³. وينبغي أن يتم الرصد إلى أقصى حد ممكن بواسطة الآليات القائمة.
- **التوصية 59:** ستجمع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية معاً التقارير عن تنفيذ التزامات "إعلان روما بشأن التغذية" بتعاون وثيق مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على أساس التقييمات الذاتية للبلدان وكذلك المعلومات المتاحة من خلال آليات الرصد والمساءلة (كتقارير التقييم الذاتي لحركة "تعزيز التغذية"، والتقارير المقدمة إلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية وتقرير التغذية العالمي، على سبيل المثال).
- **التوصية 60:** يطلب من الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة النظر في وضع تقارير عن المتابعة الشاملة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية على جداول أعمال الدورات العادية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة واجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، ربما على أساس مرة كل سنتين. ويطلب أيضاً من المديرين العاميين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إحالة مثل هذه التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

= = =